Journal Of the Iraqia University (74-4) November (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

آليات القانون الإداري في مكافحة الفساد في العراق

– دراسة تحليلية في ضوء الواقع القانوني والرقابي العراقي–

المدرس الدكتور رياض حميد الطايس

كلية القانون – جامعة الفراهيدي

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة آليات القانون الإداري في مكافحة الفساد الإداري في العراق، من خلال تحليل الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به، وتقييم مدى فاعلية هذه الآليات على أرض الواقع. كما يستعرض البحث المعوقات القانونية والإدارية التي تواجه تطبيق هذه الآليات، ويبحث في تأثير البيئة السياسية والإدارية على تفشي الفساد. بالإضافة إلى ذلك، يستعرض البحث تجارب دولية ناجحة يمكن الاستفادة منها في تعزيز جهود مكافحة الفساد في العراق. وفي ضوء النتائج، يقدم البحث توصيات لإصلاح وتطوير البنية القانونية والإدارية، وتعزيز الشفافية، وإشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد. يخلص البحث إلى أن تطوير آليات القانون الإداري ورفع استقلالية الجهات الرقابية يشكلان ركيزة أساسية لتحقيق إدارة عامة نزيهة وفعالة.**الكلمات المفتاحية**الفساد الإداري، القانون الإداري، مكافحة الفساد، العراق، الرقابة الإدارية، النزاهة، الشفافية، الحوكمة.

المقدمة:

يُعد الفساد الإداري من أخطر التحديات التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لما له من آثار سلبية عميقة على الأداء المؤسسي، والثقة الشعبية، والنمو الاقتصادي، وسيادة القانون. وفي العراق، ورغم وجود منظومة قانونية وهيئات رقابية متعددة، لا يزال الفساد الإداري يشكّل عائقاً أساسياً أمام تحقيق التنمية والإصلاح الإداري، كما تؤكد ذلك المؤشرات الدولية والتقارير المحلية.لقد سعى المشرع العراقي إلى مواجهة الفساد من خلال أدوات القانون الإداري، بوصفه الإطار الناظم لعمل الإدارة العامة وعلاقتها بالمواطنين، وذلك عبر اعتماد آليات قانونية ورقابية متعددة، منها الرقابة الإدارية، وهيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، وغير ذلك من الإجراءات القانونية والتنظيمية.ومع ذلك، فإن فعالية هذه الآليات ما زالت محل جدل وتساؤل، خاصة في ظل استمرار الفساد وضعف الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات العامة.

اولا: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يعالج قضية الفساد الإداري التي تمثل تهديداً جوهرياً لاستقرار وفعالية الإدارة العامة في العراق. من خلال دراسة آليات القانون الإداري في مكافحة الفساد، يسلط البحث الضوء على نقاط القوة والضعف في الأطر القانونية والتنظيمية الحالية، مما يساعد على تعزيز الأداء المؤسسي وتحسين مستوى الشفافية والنزاهة. كما أن البحث يساهم في تقديم توصيات عملية تسهم في تطوير المنظومة القانونية والإدارية، بما يدعم جهود الدولة في بناء مؤسسات أكثر كفاءة وعدالة، ويعزز ثقة المواطنين في الجهاز الحكومي.

ثانيا: أهداف الدراسة:

١ .تحليل الآليات القانونية والإدارية التي يعتمدها القانون الإداري في العراق لمكافحة الفساد الإداري.

٢ .تقييم مدى فاعلية هذه الآليات في الحد من ظاهرة الفساد الإداري.

٣ .تحديد المعوقات والتحديات التي تعترض تطبيق هذه الآليات على أرض الواقع.

٤ .استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة للاستفادة منها في تحسين مكافحة الفساد في العراق.

٥ .اقتراح حلول وتوصيات عملية لتعزيز دور القانون الإداري في مكافحة الفساد وتحقيق بيئة إدارية نزيهة وشفافة.

ثالثا: إشكالية الدراسة:

رغم تعدد وتنوع الآليات القانونية والإدارية المخصصة لمكافحة الفساد في العراق، إلا أن الفساد ما زال ظاهرة متفشية وعليه، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:(ما مدى فاعلية آليات القانون الإداري المعتمدة في العراق في مكافحة الفساد الإداري، وما أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق أهدافها؟) ومن خلال هذا تسؤال يتفرع العديد من الاسئلة الفرعية هي:

١ .ما هي الآليات القانونية والإدارية التي يوفرها القانون الإداري العراقي لمكافحة الفساد؟

٢ .ما أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه الآليات بفاعلية؟

٣ .كيف تؤثر البيئة السياسية والإدارية على أداء الأجهزة الرقابية؟

٤ .ما الحلول المقترحة لتعزيز فاعلية القانون الإداري في مكافحة الفساد؟

رابعا: فرضيات الدراسة:

يفترض البحث أن القانون الإداري في العراق يتضمن آليات قانونية وإدارية تهدف إلى مكافحة الفساد الإداري، إلا أن وجود معوقات تطبيقية مثل ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية، وتأثير العوامل السياسية، وعدم كفاية الكوادر المتخصصة، يحد من فاعلية هذه الآليات في تحقيق نتائج ملموسة في الحد من الفساد الإداري.

خامسا: منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بآليات مكافحة الفساد، إلى جانب الاعتماد على المنهج المقارن عند الحاجة لتسليط الضوء على تجارب دول أخرى مشابهة. كما سيتم استخدام منهج دراسة الحالة لتقييم الواقع العراقي من خلال التقارير الرسمية والإحصائيات المتاحة من الجهات الرقابية كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية.

سادسا: حدود الدراسة:

١. النطاق الموضوعي: تركز الدراسة على الآليات التي يتيحها القانون الإداري حصراً، دون التطرق إلى القوانين الجنائية أو السياسية أو الاقتصادية.

٢. النطاق الزمني: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ (بعد سقوط النظام السابق) حتى عام ٢٠٢٤.

٣. النطاق المكاني: تقتصر الدراسة على مؤسسات الدولة العراقية الاتحادية، دون التوسع إلى إقليم كردستان.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للفساد الإداري في العراق

يعتبر الفساد الإداري من الظواهر السلبية التي تؤثر على كفاءة وشفافية الإدارة العامة في العراق، مما ينعكس سلباً على التنمية والاستقرار الوطني. لفهم طبيعة الفساد الإداري وكيفية مكافحته، لا بد من التعرف أولاً على مفاهيمه الأساسية والإطار القانوني الذي ينظم مكافحة هذه الظاهرة داخل البلد. يستعرض هذا المبحث المفاهيمي والقانوني للفساد الإداري في العراق، مع التركيز على التعريفات القانونية والمواثيق والتشريعات ذات الصلة.

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري.

يُعد الفساد الإداري من الظواهر التي تفتك بجسد الإدارة العامة وتعيق مسار التنمية المستدامة. ورغم كثرة التعاريف، فإن الفساد الإداري يُفهم بوجه عام على أنه "استغلال المنصب العام لتحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة". وتؤكد منظمة الشفافية الدولية هذا التعريف بقولها إن الفساد هو "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة."[١] ويُعرفه بعض الفقهاء بأنه "كل انحراف عن مقتضيات الوظيفة العامة من خلال مخالفة القوانين أو الأنظمة النافذة، بقصد تحقيق منفعة شخصية أو خدمة جهة معينة على حساب المصلحة العامة"[٢].

المطلب الثاني: أشكال الفساد الإداري.

يتخذ الفساد الإداري أشكالاً متعددة، تختلف باختلاف موقع الموظف ونوع الوظيفة، ومن أبرز أشكاله في السياق العراقي[٣]:

١) الرشوة: وهي أكثر الأشكال شيوعاً، وتتمثل في حصول الموظف على مقابل غير مشروع لأداء عمل من صميم واجباته.

٢) المحسوبية والمنسوبية: حيث يتم تفضيل الأفراد في التوظيف أو الخدمات استناداً إلى صلة قرابة أو انتماء حزبي.

٣) استغلال النفوذ: ويتمثل في تدخل مسؤولين أو موظفين نافذين لتسهيل معاملات مخالفة أو الحصول على منافع غير مستحقة.

٤) الابتزاز الإداري: ويظهر من خلال فرض رسوم أو متطلبات غير قانونية على المواطنين مقابل تقديم الخدمة.

٥) التمييع الإداري: أي إفراغ الأنظمة والقوانين من محتواها عبر التأويل الخاطئ أو الامتناع عن تطبيقها.

المطلب الثالث: أسباب الفساد الإداري في العراق.

تتعدد الأسباب التي تغذي ظاهرة الفساد الإداري، ويمكن تصنيفها إلى[٤]:

١) أسباب قانونية: ضعف تطبيق مبدأ المشروعية، ووجود ثغرات في القوانين الإدارية، والتراخي في المساءلة.

٢) أسباب سياسية: المحاصصة الطائفية والسياسية التي أدت إلى توزيع المناصب الإدارية على أساس الولاء وليس الكفاءة.

٣) أسباب اقتصادية: تفاوت الرواتب والأجور للموظفين، ما يدفع البعض للبحث عن مصادر دخل غير مشروعة.

٤) أسباب ثقافية واجتماعية: ضعف الثقافة القانونية لدى الجمهور، وعدم الوعي بحقوقه، وغياب قيم النزاهة العامة.

٥) أسباب مؤسسية: تدهور بنية الجهاز الإداري، وغياب التدريب المهني، وتكرار التعيينات خارج سياق مجلس الخدمة العامة.

المطلب الرابع: الآثار المترتبة على الفساد الإداري.

يخلّف الفساد الإداري آثاراً جسيمة على مختلف المستويات[٥]:

١) الآثار الاقتصادية: كعرقلة الاستثمار، وزيادة النفقات العامة، وهدر الموارد المالية للدولة.

٢) الآثار الإدارية: ضعف الأداء المؤسسي، وتدني كفاءة الخدمة العامة، وانتشار البيروقراطية.

٣) الآثار الاجتماعية: تفاقم الفجوة بين المواطن والدولة، وزيادة مشاعر الإحباط وانعدام الثقة.

٤) الآثار السياسية: تراجع هيبة الدولة، وفقدان الثقة في مؤسساتها، وتنامي الولاءات غير الوطنية.يظهر من خلال هذا المبحث أن الفساد الإداري في العراق ليس ظاهرة عارضة بل هو ناتج عن تراكمات قانونية ومؤسسية واجتماعية، ولا يمكن مكافحته دون تفعيل جاد وحقيقي لأدوات القانون الإداري وآلياته الرقابية والردعية.

المبحث الثاني: الإطار القانوني لمكافحة الفساد الإداري في العراق.

يُعد الإطار القانوني العنصر الاساس لجهود مكافحة الفساد الإداري، فهو يمثل مجموعة القواعد المنظمة لسلوك الإدارة العامة والعاملين فيها، ويحدد الآليات التي تمكّن الدولة من كشف الفساد ومحاسبة الفاسدين. وفي العراق، وبعد عام ٢٠٠٣، شهدت المنظومة القانونية تحولات كبيرة تمثلت في إصدار قوانين جديدة وتعديل أخرى، في محاولة لمواءمة البيئة القانونية مع متطلبات الشفافية والمساءلة. ومع ذلك، فإن التطبيق العملي لهذه القوانين ما زال يواجه تحديات كبيرة.

المطلب الأول: المبادئ الدستورية المنظمة للشفافية ومكافحة الفساد.

يشكل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ الأساس القانوني الأعلى الذي يُفترض أن تنبثق منه التشريعات واللوائح، وقد تضمن عدداً من المبادئ المهمة لمكافحة الفساد، منها[٦]:

١) مبدأ المشروعية: ينص الدستور في المادة (٥) على أن "السيادة للقانون"، مما يفرض على الإدارة التقيد بأحكامه في جميع تصرفاتها.

٢) مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: المادة (١٤) تؤكد أن "العراقيين متساوون أمام القانون"، وهو ما يمنع التمييز في التوظيف أو تقديم الخدمات على أساس الانتماءات.

٣) مبدأ الشفافية والمساءلة: المادة (٦) تدعو إلى "الحكم الرشيد"، والمادة (١٠٢) تنص على استقلالية الهيئات الرقابية، ما يعزز إمكانية محاسبة الإدارة.

٤) ضمان حق الوصول إلى المعلومات: وإن لم يُنص عليه صراحة، إلا أن روح الدستور تُوجب على الدولة توفير سبل الرقابة المجتمعية من خلال الإفصاح.

المطلب الثاني: القوانين الوطنية الخاصة بمكافحة الفساد الإداري.

تعد القوانين الوطنية الخاصة بمكافحة الفساد الإداري الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لضبط السلوك الإداري وضمان النزاهة والشفافية في المؤسسات الحكومية، اذ صدرت في العراق عدة تشريعات تهدف إلى تنظيم مكافحة الفساد وتوفير آليات رقابية فعالة، تمثل الإطار القانوني الذي يوجه الجهود الوطنية نحو الحد من الفساد وتعزيز المساءلة داخل الجهاز الإداري، ومن تلك التشريعات الاتي:

أولاً: قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ (المعدل).

يعد هذا القانون الإطار الرئيس في تنظيم العلاقة بين الإدارة وموظفيها، اذ نص على واجبات الموظف، ومنها الالتزام بالقوانين، وعدم استغلال الوظيفة، والمحافظة على المال العام، وعدم التوسط أو المحاباة. كما وضع عقوبات تأديبية (الإنذار، قطع الراتب، المبحث...) بحق المخالفين[٧]:

ثانياً: قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ (المعدل).

تُعد هيئة النزاهة الجهة الأهم في التصدي للفساد الإداري في العراق، وتتمثل مهامها بـ[٨]:

١) التحقيق في قضايا الفساد المالي والإداري.

٢) الكشف عن الذمم المالية للمسؤولين.

٣) نشر التوعية المجتمعية حول مخاطر الفساد.

٤) إحالة القضايا إلى القضاء.

ثالثاً: قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١.

يعمل الديوان على تدقيق حسابات الدولة ومراقبة الإنفاق العام وكفاءة الأداء المالي والإداري. ويصدر تقارير سنوية مهمة، غالباً ما تكشف عن حالات فساد إداري ومالي، لكنها لا تُتخذ كأساس للمساءلة القضائية، مما يُضعف من فاعلية القانون[٩].

رابعاً: قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩.

يسعى هذا المجلس إلى ضمان التوظيف على أساس الجدارة والكفاءة والعدالة، وتقنين التعيينات وفق معايير شفافة. إلا أن تعطيل عمل المجلس لفترات طويلة أدى إلى استمرار التعيينات على أساس المحسوبية[١٠].

المطلب الثالث: التشريعات الجزائية ذات العلاقة بالفساد الإداري.

تشكل التشريعات الجزائية ركيزة هامة في مواجهة الفساد الإداري في العراق، اذ توفر العقوبات الرادعة للمرتبطين بأفعال الفساد. تهدف هذه التشريعات إلى معاقبة المخالفين وحماية المال العام، وتعزز من جدية مكافحة الفساد من خلال تحديد المسؤوليات الجنائية والإدارية للموظفين العموميين المتورطين في تجاوزات فساد، ومن تلك التشريعات الاتي:

اولا: قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ (المواد ٣٠٧-٣١٤).

يتضمن هذا القانون مواد تجرّم الرشوة، الاختلاس، استغلال الوظيفة، الإضرار بالمال العام، وتسري أحكامه على الموظفين والعاملين في الدولة[١١].

ثانيا: قانون الكسب غير المشروع رقم (١١) لسنة ٢٠١١.

ألزم كبار المسؤولين والموظفين بالكشف عن ذممهم المالية، ويُعد عدم الإفصاح أو تقديم معلومات كاذبة جريمة تستوجب المساءلة. ومع ذلك، لا تزال نسب الالتزام بالكشف الكامل منخفضة[١٢].

المطلب الرابع: الاتفاقيات والمعايير الدولية الملزمة للعراق.

أولت الاتفاقيات والمعايير الدولية لمكافحة الفساد أهمية خاصة لتعزيز النزاهة والشفافية في الإدارة العامة، وقد التزم العراق بعدد من هذه الاتفاقيات، أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتشكّل هذه الالتزامات إطاراً قانونياً وأخلاقياً يدفع نحو تطوير التشريعات الوطنية وتبني ممارسات إدارية رشيدة تتماشى مع المعايير الدولية.

اولا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣.

صادق العراق على هذه الاتفاقية بموجب القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧، ما أوجب عليه التزاماً دولياً بتطبيق أحكامها. ومن أبرز ما تضمنته[١٣]:

١) تعزيز الشفافية الإدارية والمالية.

٢) تجريم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ.

٣) ضمان استقلال الهيئات الرقابية.

٤) حماية المبلغين عن الفساد.

٥) التعاون الدولي واسترداد الأموال المنهوبة.

يتضح من استعراض هذا المبحث أن الإطار القانوني العراقي يحتوي على عدد من النصوص الداعمة لمكافحة الفساد الإداري، غير أن الإشكالية لا تكمن غالباً في غياب النصوص، بل في ضعف تفعيلها وتداخل الصلاحيات والضغوط السياسية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إصلاح مؤسسي حقيقي يعيد الاعتبار لسلطة القانون ويضمن استقلالية الأجهزة الرقابية.

المبحث الثالث: آليات القانون الإداري في مكافحة الفساد في العراق.

تمثل الآليات الإدارية حجر الزاوية في المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد، وهي تتنوع بين آليات رقابية، وأخرى تنظيمية، وآليات وقائية. ويُفترض أن تساهم هذه الأدوات في الكشف عن الفساد ومنع حدوثه، وتعزيز ثقافة النزاهة داخل المؤسسات العامة. وفي العراق، رغم وجود العديد من هذه الآليات، إلا أن تفعيلها يواجه تحديات بنيوية وسياسية وإدارية.

المطلب الأول: الآليات الرقابية في القانون الإداري.

تُعد الآليات الرقابية في القانون الإداري العراقي من الوسائل الأساسية لضمان خضوع الإدارة للقانون وتحقيق مبدأ المشروعية. فالقانون الإداري، بما يحتويه من قواعد تنظم نشاط الإدارة العامة، يولي أهمية كبيرة للرقابة بمختلف أشكالها – سواء كانت رقابة داخلية تمارسها الإدارة على نفسها، أو رقابة خارجية تمارسها جهات مستقلة كالسلطة القضائية أو الهيئات الرقابية المتخصصة. وتهدف هذه الآليات إلى الحد من الانحراف في استخدام السلطة، وضمان الشفافية والمساءلة في الأداء الإداري، بما يعزز الثقة بين المواطن والدولة.

أولاً: الرقابة الإدارية الداخلية.تُمارس هذه الرقابة من قبل دوائر التفتيش ومكاتب المفتش العام سابقًا، إضافة إلى وحدات المتابعة والتدقيق داخل الوزارات والهيئات الحكومية. وتتمثل وظائفها في[١٤]:

١) فحص الأداء الإداري والمالي للمؤسسات.
٢) مراقبة الالتزام بالأنظمة والتعليمات.
٣) التحقيق في المخالفات الإدارية والمالية.
٤) رفع التوصيات بالإجراءات التأديبية.

ثانيًا: الرقابة الخارجية.تُمثّل الرقابة الخارجية في العراق، أحد المرتكزات الأساسية لضمان خضوع الإدارة لمبدأ المشروعية، ومحاسبة الجهات التنفيذية عند الانحراف عن واجباتها. وتُمارس هذه الرقابة من قبل جهات مستقلة عن السلطة التنفيذية،

وتكتسب الرقابة الخارجية في العراق أهمية خاصة في ظل التحديات التي تواجه الأداء الإداري، ومنها تفشي الفساد وضعف الأداء المؤسسي. ولذلك، فإن تعزيز فعالية هذه الرقابة يُعد أداة مهمة لتحقيق الشفافية، وحماية المال العام، وصيانة حقوق الأفراد في مواجهة تعسف الإدارة أو تقصيرها. وتتمثل هذه الرقابة في[١٥]:

١) ديوان الرقابة المالية الاتحادي: يتمتع باستقلال مالي وإداري نسبي، ويراقب الإنفاق العام ويصدر تقارير سنوية.
٢) هيئة النزاهة الاتحادية: تحقق في قضايا الفساد وتحيلها إلى القضاء.
٣) مجلس النواب (اللجان النيابية): يمارس دوره الرقابي من خلال مساءلة الوزراء والمديرين العامين واستجوابهم.

المطلب الثاني: الآليات التنظيمية والهيكلية.

تعد الآليات التنظيمية والهيكلية من الدعائم الأساسية التي يقوم عليها البناء المؤسسي للدولة، اذ تُسهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في الإدارة العامة، وتضمن توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بشكل ينسجم مع متطلبات الحوكمة الرشيدة. وفي العراق، اكتسبت هذه الآليات أهمية متزايدة، خاصة في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، التي شهدت تحولات جوهرية في بنية الدولة ونظامها الإداري، نتيجة الانتقال من النظام المركزي الصارم إلى نموذج يراعي مبادئ اللامركزية الإدارية، ويعزز دور الهيئات المستقلة[١٦].وقد ركّز الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على تنظيم هيكل الدولة بما يعكس مبدأ الفصل بين السلطات، مع الإشارة إلى أهمية استقلالية بعض الأجهزة الرقابية والتنظيمية، مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة. كما نصّت التشريعات ذات الصلة، مثل قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ (المعدل) وقانون الإدارة المحلية رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ [١٧]، على تنظيم العلاقة بين المركز والمحافظات، بما يعزز الأداء المؤسسي والتنمية المحلية[١٨].

اولا: مجلس الخدمة العامة الاتحادي.يعد مجلس الخدمة العامة الاتحادي أحد المرتكزات المؤسسية الأساسية في الهيكل الإداري للدولة العراقية، وقد أُنشئ استنادًا إلى المادة (١٠٧) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥[١٩]. وقد جرى تفعيل هذه المادة من خلال قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩، الذي حدّد تشكيل المجلس وصلاحياته واختصاصاته.يهدف المجلس إلى تحقيق الكفاءة والنزاهة في إدارة الموارد البشرية في مؤسسات الدولة، من خلال وضع السياسات العامة للتوظيف، وتطوير أنظمة الخدمة المدنية، والإشراف على إجراءات التعيين والترقية والنقل، وفق معايير مهنية وموضوعية، بعيدًا عن التأثيرات الحزبية أو المحاصصة السياسية. كما يسعى المجلس إلى ترسيخ مبادئ الحوكمة الإدارية الجيدة، والمساهمة في إصلاح النظام الوظيفي للدولة، بما يعزز من ثقة المواطن بالمؤسسة العامة[٢٠].رغم أهمية الدور المناط

بالمجلس، إلا أن الواقع العملي أفرز جملة من التحديات التي تعيق أداءه، من أبرزها ضعف التنسيق مع بعض الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، وتأخر إصدار التعليمات التنفيذية الكاملة، فضلاً عن محدودية الدعم السياسي والمؤسسي، مما يؤكد الحاجة إلى إعادة تفعيل دوره وتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة لتمكينه من أداء مهامه بفعالية[٢١].

ثانيا: نظام المراجعة والتدقيق الداخلي.يُعد نظام المراجعة والتدقيق الداخلي أحد الأعمدة الرئيسة في منظومة الرقابة الإدارية والمالية في الدولة الحديثة، لما له من دور في ضمان حسن استخدام المال العام، وكشف الانحرافات في الأداء الإداري والمالي. وفي العراق، ازدادت الحاجة إلى تطوير هذا النظام في ظل التحديات المرتبطة بالفساد المالي والإداري، واتساع حجم الإنفاق العام بعد عام ٢٠٠٣، مما أفرز الحاجة إلى آليات رقابة فاعلة داخل المؤسسات الحكومية[٢٢].

١) **الإطار القانوني والتنظيمي للتدقيق الداخلي في العراق.**ينظم قانون الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ عمل ديوان الرقابة المالية، وهو الجهاز الأعلى في منظومة التدقيق في العراق، ويضطلع بمهمات الرقابة اللاحقة والتدقيق الشامل على الحسابات والنفقات العامة. وعلى مستوى المؤسسات، يعتمد التدقيق الداخلي على وحدات أو شعب ترتبط إداريًا بالجهة نفسها، وتقوم بتقييم مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات الداخلية[٢٣].ما تساهم تعليمات وزارة المالية، وخاصة تعليمات تنفيذ الموازنة العامة السنوية، في تنظيم آليات التدقيق والمساءلة داخل الوزارات والهيئات، وتلزم بوجود وحدات تدقيق داخلي فاعلة لضمان حسن الأداء.

٢)أهداف ووظائف التدقيق الداخلي.

يهدف التدقيق الداخلي في العراق إلى[٢٤]:

أ. التأكد من الالتزام بالأنظمة والسياسات المالية والإدارية.

ب.تقييم فعالية وكفاءة استخدام الموارد العامة.

ت.الكشف عن الأخطاء والانحرافات المالية والإدارية.

ث.المساهمة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد.

ج. تقديم التوصيات للإدارة العليا لتحسين الأداء المؤسسي.

٣)التحديات التي تواجه نظام التدقيق الداخلي في العراق.

رغم أهمية هذا النظام، إلا أنه يواجه عدة تحديات، من أبرزها[٢٥]:

أ. ضعف الاستقلالية الإدارية لوحدات التدقيق الداخلي، حيث إنها غالبًا ما تكون تابعة للإدارة التي تراقبها.

ب.ضعف الاستقلالية الإدارية لوحدات التدقيق الداخلي، حيث إنها غالبًا ما تكون تابعة للإدارة التي تراقبها.

ت.نقص الكفاءات المتخصصة، وضعف التدريب المستمر للمدققين.

ث.غياب إطار موحد ومعتمد لمعايير التدقيق الداخلي.

ج. تدخلات خارجية تؤثر على موضوعية تقارير التدقيق.

ح. ضعف التنسيق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي (ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة).

المطلب الثالث: الآليات الوقائية في القانون الإداري العراقي.

يُعد الفساد الإداري من أبرز التحديات التي تواجه الإدارة العامة في العراق، لما له من آثار سلبية على كفاءة المؤسسات وثقة المواطنين بالدولة. وانطلاقاً من خطورته، سعى القانون الإداري العراقي إلى تبني مجموعة من الآليات الوقائية التي تهدف إلى الحد من وقوع الفساد قبل حدوثه، من خلال تعزيز الشفافية، وتطبيق معايير النزاهة، وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية، وتحديد المسؤوليات بوضوح داخل الجهاز الإداري. وتُشكل هذه التدابير جزءًا من الجهود الأوسع لتعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء إدارة عامة فاعلة ونزيهة. واهم تلك التدابير هي[٢٦]:

اولا: تدوير المناصب الإدارية.يُعد تدوير المناصب الإدارية في العراق من الأدوات التنظيمية التي تهدف إلى تنشيط الأداء الوظيفي، والحد من مظاهر الجمود والفساد الناتجة عن بقاء المسؤول في موقعه لفترات طويلة. إلا أن هذه الآلية غالبًا ما تُستخدم في السياق العراقي لأغراض سياسية أو إدارية غير مهنية، ما يؤدي إلى فقدان الاستقرار الإداري وإضعاف كفاءة المؤسسات العامة، في ظل غياب معايير واضحة ومؤسسية تحكم عملية التدوير[٢٧].

ثانيا: الحوكمة الإلكترونية.تُعد الحوكمة الإلكترونية من الوسائل الحديثة والفعالة في مكافحة الفساد الإداري، لما توفره من شفافية وتبسيط للإجراءات، وتقليل للاتصال المباشر بين الموظف والمواطن. وفي العراق، برزت الحاجة إلى تبني نظم الحوكمة الإلكترونية كأداة للحد من الفساد، خاصة في مجالات التعيينات، وتقديم الخدمات، وإدارة الموارد العامة. ومع أن الخطوات الفعلية لا تزال محدودة، إلا أن مشاريع مثل "بوابة أور الإلكترونية"، ونظام "الرقابة الإلكترونية للمشتريات"، تمثل بداية لتوظيف التكنولوجيا في تقليل فرص التلاعب والرشوة وتحقيق المساءلة[٢٨].

ثالثا: الشفافية الإدارية.تُعد الشفافية الإدارية أحد الركائز الأساسية في مكافحة الفساد، إذ تسهم في كشف ممارسات الانحراف الإداري، وتُعزز من ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة. وفي العراق، برزت الحاجة إلى ترسيخ مبدأ الشفافية في جميع مفاصل الإدارة العامة، لا سيما بعد عام ٢٠٠٣، حيث تفشى الفساد بسبب ضعف الرقابة وغموض الإجراءات. وقد بدأت بعض الجهات الحكومية بنشر المعلومات المالية والإدارية إلكترونيًا، كخطوة نحو تعزيز الانفتاح، إلا أن هذه الجهود لا تزال محدودة وتفتقر إلى الإلزام القانوني والرقابة الفعلية، مما يتطلب إصلاحًا أعمق لبنية النظام الإداري[٢٩].

رابعا: التعيين والترقية وفق معايير الجدارة.يُعد التعيين والترقية على أساس معايير الجدارة من الأدوات الحيوية للحد من الفساد الإداري في العراق، اذ تضمن اختيار الكفاءات المؤهلة بعيدًا عن المحسوبية والتدخلات السياسية. يساهم تطبيق هذه المعايير في تحسين جودة الأداء الحكومي وتعزيز النزاهة، عبر توفير بيئة عمل تحفز الموظفين الأكفاء وتقلل من فرص التعيينات غير القانونية التي تُفضي إلى المحسوبية والرشوة. في العراق، يعول على دور مجلس الخدمة العامة الاتحادي في فرض نظام التعيين والترقية القائم على الجدارة، مما يُسهم في إرساء مبادئ العدالة والشفافية في الوظيفة العامة[٣٠].

خامسا: إلزام الموظفين بإقرار الذمة المالية.يُعد إلزام الموظفين في العراق بتقديم إقرارات الذمة المالية من أهم الآليات الوقائية لمكافحة الفساد المالي والإداري، حيث يُسهم هذا الإجراء في الكشف المبكر عن تضخم الثروات غير المشروعة ومراقبة التغيرات في الوضع المالي للموظف خلال فترة خدمته. يفرض القانون العراقي على الموظفين ملء هذه الإقرارات دورياً، ما يعزز من الشفافية ويُحد من الممارسات غير القانونية المتعلقة بالمنافع الشخصية واستغلال السلطة. كما تشكل هذه الآلية أداة رقابية مهمة تُمكّن الجهات المختصة، مثل هيئة النزاهة، من متابعة مصادر الثروات واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة عند وجود مخالفات أو تضارب مصالح[٣١].

سادسا: تفعيل نظام الرقابة الداخلية.يُعد تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية العراقية من الركائز الأساسية في مكافحة الفساد الإداري، حيث يُمكن هذا النظام من الكشف المبكر عن التجاوزات والانحرافات في العمليات الإدارية والمالية. يساهم الرقابيون الداخليون في ضمان الالتزام بالأنظمة والتعليمات، وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي من خلال تقييم الضوابط الداخلية وتقديم التوصيات المناسبة. في العراق، تواجه وحدات الرقابة الداخلية تحديات عدة، منها ضعف الموارد البشرية والتقنية، ونقص الاستقلالية، ما يحد من فاعليتها، لذا فإن تطوير هذا النظام وتوفير الدعم اللازم يُعد من الخطوات الحيوية لتعزيز النزاهة والشفافية في الإدارة العامة[٣٢].

سابعا: المساءلة التأديبية والإدارية.تُعد المساءلة التأديبية والإدارية من الأدوات الفعالة في مكافحة الفساد الإداري في العراق، اذ تفرض على الموظفين الالتزام بالقوانين والأنظمة المهنية، وتُحاسب المخالفين على تجاوزاتهم بشكل رادع. يتيح النظام الإداري في العراق للجهات الرقابية واللجان التأديبية صلاحيات التحقيق مع الموظفين المتورطين في مخالفات إدارية ومالية، وفرض العقوبات المناسبة التي قد تصل إلى الفصل أو الإحالة إلى القضاء. وتعزز هذه الآلية من ثقافة المساءلة والشفافية داخل المؤسسات الحكومية، كما تُعد ركيزة أساسية لاستعادة الثقة بين الجمهور والإدارة العامة[٣٣].ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان بالرغم من وجود هذه المنظومة الوقائية، إلا أن التطبيق العملي يواجه عقبات عديدة، منها ضعف الإرادة السياسية، وتداخل الصلاحيات بين الجهات الرقابية، ونقص الكوادر الفنية، إضافة إلى انتشار ثقافة الإفلات من العقاب.

المطلب الرابع: آليات المساءلة الإدارية والانضباط الوظيفي.

تُشكّل آليات المساءلة الإدارية والانضباط الوظيفي في العراق حجر الأساس في جهود الحد من الفساد داخل الجهاز الحكومي، إذ تهدف إلى ضبط سلوك الموظفين العامّين، وتقييد إساءة استخدام السلطة أو الإخلال بالواجبات الوظيفية. وتُطبق هذه الآليات من خلال القوانين والتعليمات الوظيفية، مثل قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١، الذي ينص على مجموعة من العقوبات التأديبية تبدأ بالتنبيه وتنتهي بالعزل، مرورًا بالتحقيق الإداري واللجان التأديبية. كما تُسهم هذه الإجراءات في خلق بيئة وظيفية قائمة على المحاسبة والالتزام، وتشجّع على أداء المهام بكفاءة ونزاهة، ما يُضعف فرص التلاعب الإداري ويحدّ من مظاهر الفساد المؤسسي[٣٤].ويمكن القول هنا أن العراق يمتلك منظومة غنية على

المستوى القانوني، إلا أن فاعلية هذه الآليات تتوقف على توفر الإرادة السياسية الداعمة للنزاهة، وضمان استقلال الأجهزة الرقابية، ودعم البنية الإدارية والمؤسسية، إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الرقابة.

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه تطبيق آليات مكافحة الفساد الإداري في العراق.

رغم امتلاك العراق العديد من القوانين والمؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد، إلا أن الواقع يشير إلى فجوة واسعة بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي. وتُعد هذه الفجوة انعكاساً لمجموعة من التحديات البنيوية والسياسية والإدارية، التي تقف حائلاً أمام فاعلية القانون الإداري في مكافحة الفساد.

المطلب الأول: التحديات السياسية.

تُعد البيئة السياسية في العراق من أبرز العوامل المؤثرة في فعالية جهود مكافحة الفساد الإداري، إذ تواجه المؤسسات الرقابية والإدارية تحديات متجذّرة ناجمة عن المحاصصة الحزبية، وتداخل النفوذ السياسي في عمل الجهات التنفيذية. فقد أدى تعدد مراكز القرار إلى إضعاف استقلالية الهيئات الرقابية، وتسييس ملفات الفساد، مما أعاق عمليات التحقيق والمساءلة. كما أن غياب الإرادة السياسية الجادة، وتغلغل شبكات المصالح داخل مؤسسات الدولة، قد شكّلا بيئة خصبة لاستمرار الفساد وضعف آليات الردع والمحاسبة. لذا، فإن التصدي للفساد في العراق لا يقتصر على المعالجات القانونية والإدارية فحسب، بل يستلزم إصلاحاً سياسياً يُعزز من استقلالية الدولة ومؤسساتها الرقابية. ومن هذه التحديات هي[٣٥]:

أولاً: التدخل السياسي في عمل الأجهزة الرقابية. يُعد التدخل السياسي أحد أبرز العوامل التي تُقوّض فعالية الأجهزة الرقابية في العراق في أداء دورها في مكافحة الفساد. فمع هيمنة الأحزاب السياسية على مفاصل الدولة، أضحى تعيين القيادات في الهيئات الرقابية – كهيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ومكاتب المفتشين العموميين سابقًا – خاضعًا للمحاصصة الحزبية، مما أدى إلى تسييس هذه المؤسسات، وإضعاف استقلاليتها. وغالبًا ما تُمارَس ضغوط سياسية لطمس ملفات فساد تتعلق بشخصيات نافذة أو جهات متنفذة، أو لتوجيه التحقيقات ضد خصوم سياسيين. ونتيجة لذلك، تفقد الأجهزة الرقابية قدرتها على إنفاذ القانون بشكل متوازن وعادل، مما يُعيق جهود المساءلة ويُعزز من ثقافة الإفلات من العقاب، ويُعمّق أزمة الثقة بين المواطن والدولة[٣٦].

ثانيًا: المحاصصة السياسية والإدارية. أدت سياسة المحاصصة السياسية والإدارية في العراق إلى تقويض فاعلية إجراءات مكافحة الفساد الإداري، من خلال تقاسم المناصب العليا بين الأحزاب على أساس الولاء الحزبي بدلاً من الكفاءة المهنية. هذا النهج جعل العديد من المؤسسات تخضع لنفوذ جهات سياسية، ما أضعف استقلالية الأجهزة الرقابية ومنعها من اتخاذ قرارات حاسمة ضد الفاسدين المحميين سياسياً. كما ساهمت المحاصصة في انتشار ثقافة الحصانة من العقاب، حيث يتم تجاهل ملفات فساد حساسة لأسباب تتعلق بالتوازنات الحزبية، وليس بحكم القانون. وبذلك أصبحت الجهود المؤسسية لمكافحة الفساد عاجزة عن الوصول إلى مراكز القرار الحقيقي داخل الدولة، مما عمّق الأزمة الإدارية وزاد من فقدان الثقة العامة بمؤسسات الدولة[٣٧].

ثالثًا: غياب الإرادة السياسية الحقيقية. رغم التصريحات العلنية ضد الفساد، إلا أن معظم المبادرات لا تتعدى كونها شعارات، دون تبني إصلاحات فعلية في البنية القانونية والمؤسسية.

المطلب الثاني: التحديات القانونية والتشريعية

تُعد مكافحة الفساد الإداري في العراق من التحديات الكبرى التي تواجه بناء دولة المؤسسات وسيادة القانون، ورغم الجهود التشريعية المبذولة منذ عام ٢٠٠٣ لتطوير الإطار القانوني الرقابي، إلا أن هذه الجهود ما تزال تصطدم بجملة من المعوقات القانونية والتشريعية التي تحد من فعاليتها. فالتشريعات المعمول بها غالباً ما تعاني من التكرار أو التداخل أو الغموض، مما يُضعف قدرة المؤسسات الرقابية على أداء مهامها بكفاءة. كما أن غياب الإصلاح التشريعي الشامل والتباطؤ في تحديث القوانين لمواكبة أنماط الفساد الحديثة، يطرح تساؤلات جدية حول جدوى المنظومة القانونية الحالية، ويدعو إلى مراجعة جذرية تسهم في ترسيخ مبدأ المساءلة وتعزيز الشفافية داخل الجهاز الإداري[٣٨].

اولا: تعدد القوانين وتضاربها. يُعد تعدد القوانين وتضاربها في العراق من أبرز الإشكالات التي تُقوض جهود مكافحة الفساد الإداري، إذ إن وجود عدة تشريعات رقابية، مثل قانون هيئة النزاهة، وقانون ديوان الرقابة المالية، وقانون انضباط موظفي الدولة، وقوانين العقوبات، قد أدى إلى تداخل في الصلاحيات وتفاوت في آليات التطبيق. هذا التعدد غير المنسق أوجد ثغرات قانونية يستغلها الفاسدون للإفلات من العقاب، كما أسفر عن تضارب في القرارات الرقابية، وضعف في التنسيق بين الجهات المعنية. وبغياب إطار قانوني موحد وشامل، تصبح مكافحة الفساد رهينة للاجتهادات الفردية والتفسيرات المتباينة، مما يُضعف من فعالية الردع القانوني ويُعزز من ثقافة الحصانة داخل المؤسسات الحكومية[٣٩].

ثانيا: قصور في بعض النصوص القانونية.تُعتبر بعض نصوص القوانين العراقية الخاصة بمكافحة الفساد غير كافية من حيث الصياغة والشمولية، مما يحد من فعاليتها في التصدي للجرائم الإدارية والمالية. يبرز هذا القصور في غياب نصوص واضحة تحدد مسؤوليات الجهات الرقابية بشكل دقيق، بالإضافة إلى عدم تضمين عقوبات رادعة تكفي لردع المفسدين، خاصة في حالات الفساد المعقدة التي تشمل استغلال النفوذ أو التواطؤ الإداري. كذلك، تعاني بعض القوانين من غموض في تعريف الجرائم وتحديد الإجراءات القانونية، مما يفتح الباب أمام الاجتهادات المختلفة ويؤدي إلى تأخير في تنفيذ العقوبات. هذا النقص التشريعي يُضعف من قدرة الدولة على فرض المساءلة، ويزيد من ثقافة الإفلات من العقاب، ما يتطلب مراجعة شاملة لتطوير النصوص القانونية بما يتناسب مع تطورات الفساد وأساليبه الحديثة. ومن تلك القوانيين التي بها قصور هي[٤٠]:

١) قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١: يعاني من عدم تحديثه ليتماشى مع تطورات الفساد الحديثة. نصوصه عقابية لكنها أحيانًا غير كافية للردع، ولا تشمل جميع أشكال الفساد.

٢) قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨: رغم دوره المهم، الا ان هناك ضعف في تحديد صلاحيات الهيئة بشكل واضح تجاه بعض الجهات والمؤسسات. غموض في آليات التعاون مع الجهات القضائية والتنفيذية.

٣) قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥: يحتوي على نصوص عامة لكن يعاني من ضعف في التنفيذ والرقابة، ما يتيح ثغرات لاستغلال الأموال غير المشروعة.

٤) قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ (المعدل): بعض مواد العقوبات المتعلقة بالفساد قديمة وغير متناسبة مع الأساليب الحديثة للفساد الإداري.

٥) قانون المحاسبة والمالية رقم ٣ لسنة ٢٠١٦: قصور في آليات المحاسبة الداخلية والرقابة على الإنفاق العام.هذه القوانين بحاجة إلى تحديثات وتشريعات داعمة لتعزيز الفعالية في مكافحة الفساد.

ثالثا: بطء الإجراءات القضائية.يُعد بطء الإجراءات القضائية في العراق من العوائق الرئيسية التي تحدّ من فاعلية مكافحة الفساد الإداري. فطول فترة النظر في قضايا الفساد، وتأخر إصدار الأحكام، يؤدي إلى تقويض ثقة المواطنين في النظام القضائي ويمنح المتهمين فرصة للاستفادة من التأخير لتلاعب الأدلة أو الضغط على الشهود. كما أن التأخير في الفصل بالقضايا يعزز ثقافة الإفلات من العقاب، مما يشجع المفسدين على الاستمرار في ممارساتهم غير القانونية. إضافة إلى ذلك، تؤدي هذه البطء إلى ازدحام المحاكم وقصورها في التعامل مع الكم الكبير من القضايا، مما يثقل كاهل النظام القضائي ويضعف قدرته على فرض الانضباط والردع اللازمين. لذا فإن تسريع الإجراءات القضائية وتطوير آليات الفصل يعتبران من الركائز الأساسية لتعزيز مكافحة الفساد في العراق[٤١].

المطلب الثالث: التحديات الإدارية والهيكلية.

تُشكل التحديات الإدارية والهيكلية في العراق عقبة كبيرة أمام جهود مكافحة الفساد، إذ تبرز مشكلات تنظيمية داخل المؤسسات الحكومية مثل ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية، وتداخل الصلاحيات، وغياب الوضوح في الهياكل الإدارية. كما تعاني بعض الأجهزة من نقص الكوادر المدربة وقصور في نظم الرقابة الداخلية، مما يسهل استغلال الثغرات للفساد. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التوزيع غير المتوازن للسلطات والموارد إلى تراكم المسؤوليات في جهات معينة، مما يعرقل عمليات الشفافية والمساءلة. هذه التحديات الهيكلية تُضعف قدرة الدولة على تطبيق سياسات فعالة لمنع الفساد، وتدفع إلى ضرورة إعادة هيكلة شاملة تهدف إلى تعزيز الكفاءة والرقابة المستقلة. واهم تلك التحديات هي[٤٢]:

اولا: ضعف الكوادر البشرية.تعاني الأجهزة الرقابية من نقص في الكوادر المؤهلة، سواء من حيث العدد أو الخبرة، في ظل غياب برامج تدريب فعالة.

ثانيا: غياب الأنظمة الإلكترونية الموحدة.لا تمتلك معظم المؤسسات الحكومية أنظمة رقمية متكاملة، مما يزيد من البيروقراطية ويُضعف قدرة الجهات الرقابية على تتبع المعاملات وكشف التلاعب.

ثالثا: محدودية تطبيق مبادئ الحوكمةمفاهيم الشفافية، الكفاءة، المساءلة، والمشاركة العامة لا تُطبق فعليًا في الجهاز الإداري، مما يُكرّس البيئة الخصبة للفساد.

المطلب الرابع: التحديات المجتمعية والثقافية.

تؤدي التحديات المجتمعية والثقافية دورًا مؤثرًا في إعاقة جهود مكافحة الفساد في العراق، اذ تسود في بعض البيئات الإدارية والثقافية مفاهيم تُبرر المحسوبية والواسطة بوصفها "أعرافًا اجتماعية" مقبولة، مما يُضعف الوعي العام بخطورة الفساد وآثاره السلبية. كما أن ضعف التربية المدنية، وغياب ثقافة الإبلاغ عن الفساد، والخوف من الانتقام، تُسهم في تقليص دور المواطن كعنصر فاعل في الرقابة الشعبية. إضافة إلى ذلك، فإن تراجع الثقة في مؤسسات الدولة والعدالة يُعزز من القبول الضمني للفساد كوسيلة للحصول على الحقوق، وهو ما يتطلب تدخلًا واسعًا في مجالات التعليم والإعلام والمجتمع المدني لنشر ثقافة النزاهة والشفافية وتعزيز قيم المواطنة والواجب العام، واهم تلك التحديات الاتي[٤٣]:

اولا: ضعف الثقافة القانونية لدى الموظفين والجمهور.قلة الوعي بحقوق المواطنين، وآليات الشكوى، وضعف فهم الموظف لواجباته القانونية، يؤدي إلى انتشار ممارسات خاطئة.

ثانيا: الخوف من التبليغ وضعف حماية المبلغين.رغم وجود نصوص قانونية تحمي المبلغين عن الفساد، إلا أن الواقع يشير إلى غياب إجراءات حقيقية للحماية، مما يمنع المواطنين والموظفين من كشف حالات الفساد خوفاً من الانتقام.

ثالثا: تقبل بعض مظاهر الفساد كـ"أعراف اجتماعية.في بعض الأحيان، يُنظر إلى الرشوة أو "الإكرامية" كأمر معتاد لتسهيل الأمور، ما يضعف من الجهد المجتمعي في مقاومة الفساد.واخيرا تشير المعطيات إلى أن التحديات التي تواجه القانون الإداري في مكافحة الفساد في العراق ليست قانونية فقط، بل تتجاوز ذلك إلى عمق النظام السياسي والثقافي والمؤسسي. وهذا ما يتطلب استراتيجية شاملة للإصلاح تتضمن: ضمان استقلال الأجهزة الرقابية، وإصلاح النظام القضائي وتبسيط الإجراءات، وتحديث الهياكل الإدارية واعتماد الرقمنة، وتعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة داخل المؤسسات، إشراك المواطن والمجتمع المدني بشكل فاعل.

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن القانون الإداري يمتلك آليات متعددة في مكافحة الفساد، تتراوح بين الرقابة الإدارية والتنظيمية، ووسائل الوقاية والانضباط الوظيفي. إلا أن فاعلية هذه الآليات في العراق لا تزال دون المستوى المطلوب بسبب جملة من التحديات السياسية، القانونية، الإدارية، والمجتمعية التي تحول دون التطبيق الأمثل لها.فالعراق يعاني من تراكمات ناتجة عن عقود من الصراعات السياسية، والفساد الممنهج، والضعف المؤسسي، الأمر الذي يجعل من مواجهة الفساد مهمة معقدة تتطلب إصلاحاً جذرياً وشاملاً، وليس مجرد إجراءات جزئية أو مؤقتة.كما أن وجود مؤسسات رقابية لا يكفي ما لم تُمنح الاستقلالية الحقيقية، والدعم التشريعي واللوجستي الكافي، ويُشرك المواطن والمجتمع المدني في العملية الرقابية. فمكافحة الفساد ليست مسؤولية الدولة وحدها، بل هي مسؤولية مجتمعية وقانونية وأخلاقية.

الاستنتاجات

١) البيئة التشريعية لمكافحة الفساد في العراق متوفرة نسبياً، لكنها تعاني من التشتت، والتداخل في الصلاحيات، وضعف التنفيذ.

٢) الرقابة الإدارية موجودة لكنها غير فعالة، بسبب ضعف الاستقلالية والتأثيرات السياسية على الأجهزة الرقابية.

٣) الفساد الإداري في العراق مرتبط بمنظومة أوسع من الفساد السياسي والمؤسسي، وهو ما يُضعف قدرة القانون الإداري وحده على المواجهة.

٤) الإجراءات الوقائية، مثل الإفصاح عن الذمة المالية وتدوير المناصب، غير مفعلة بشكل جدي، وغالباً ما تُمارس شكلياً دون أثر عملي.

٥) ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية، وغياب قاعدة بيانات موحدة، يؤدي إلى تكرار الجهود وإهدار الموارد.

التوصيات

١) إعادة هيكلة منظومة مكافحة الفساد من خلال تطبيق الاتي:

- توحيد الجهات الرقابية أو على الأقل تنسيق صلاحياتها ضمن إطار مؤسسي مشترك.
- ضمان الاستقلال التام لهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية.

٢) إصلاح التشريعات الإدارية ذات الصلة من خلال تطبيق الاتي:

- مراجعة قوانين انضباط موظفي الدولة والخدمة المدنية.
- إدراج جرائم الفساد الإداري كافة في القوانين النافذة، مع تغليظ العقوبات.

٣) رقمنة الإدارة العامة من خلال تطبيق الاتي:

- إطلاق مشروع وطني شامل للإدارة الإلكترونية، يقلص الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن.
- إنشاء أنظمة رقمية موحدة للرقابة على المال العام والإجراءات الإدارية.

٤) تعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة من خلال تطبيق الاتي:

- إدخال مناهج تعليمية تعزز مفاهيم الشفافية والنزاهة.
- دعم دور الإعلام الاستقصائي والمجتمع المدني في الرقابة وكشف الفساد.

٥) حماية المبلغين عن الفساد من خلال تطبيق الاتي:

- إنشاء قانون خاص يوفر الحماية القانونية والوظيفية والجنائية للمبلغين.
- توفير قنوات سرية وآمنة للإبلاغ، مع ضمان عدم انتقام الجهات المتضررة.

٦) تفعيل مبدأ "من أين لك هذا؟ من خلال تطبيق الاتي:

- فرض رقابة جدية على ثروات الموظفين العموميين، وربطها بالتحقيقات المالية.

المصادر:

اولا: الكتب العربية والمترجمة:

١) بشير العلاق. القانون الإداري ومكافحة الفساد. بغداد: دار الحكمة، ٢٠٢٠،

٢) بيتر آيغن، شبكات الفساد والإفساد العالمية، ترجمة محمد جديد، ط١،قدمس للنشر والتوزيع،بيروت،٢٠٠٥، ص٣٣٢.

٣) حسين علي حميد، الرقابة المالية في العراق: دراسة تحليلية مقارنة. بغداد: دار الحكمة، ٢٠٢٠.

٤) خليل إبراهيم العاني، النظام الإداري في العراق: دراسة تحليلية. بغداد: دار الكتب القانونية، ٢٠٢٠،

٥) سالم محمد عبود. ظاهرة الفساد الإداري والمالي "مدخل استراتيجي للمكافحة"، ط/٢، بغداد: دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، ٢٠١١م.

٦) سفيان عبد الله الجبوري. النزاهة والشفافية في الإدارة العامة. بغداد: دار الأكاديميون، ٢٠١٩، ص٤٤.

٧) صباح جاسم الشمري، التدقيق الداخلي: الأسس النظرية والعملية. بغداد: دار ابن الأثير، ٢٠١٨،

٨) عواد، لؤي حسن. الإصلاح الإداري في العراق: الواقع والطموح. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ٢٠٢١.

٩) غسان الشمري. النظام الإداري ومكافحة الفساد في العراق. بغداد: دار الرافدين، ٢٠٢٠،

ثانيا: البحوث والدوريات:

١) أحمد جبار الموسوي، الهيئات الرقابية في العراق بين الاستقلالية والتسييس: دراسة تحليلية في معوقات مكافحة الفساد".مجلة دراسات إدارية – جامعة بغداد، المجلد ٤٩، العدد ٢، سنة ٢٠٢٣،

٢) أحمد عبد الجبار الربيعي، "المساءلة الإدارية والانضباط الوظيفي كمدخل للحد من الفساد في المؤسسات العراقية"، مجلة التنمية والسياسات العامة – جامعة النهرين، العدد ١٢، ٢٠٢٢.

٣) حسين عبد الرضا الكرخي، "الحوكمة الإلكترونية كأداة للحد من الفساد الإداري في العراق: دراسة تحليلية"، مجلة تنمية الرافدين – جامعة الموصل، المجلد ٤١، العدد ١٣٤، ٢٠٢٢،

٤) حسين عبد الله عبد الكريم، "تدوير المناصب الإدارية وأثره في الأداء المؤسسي: دراسة تحليلية في المؤسسات الحكومية العراقية"، مجلة التنمية الإدارية – جامعة كربلاء، العدد ٢٠، ٢٠٢٢،

٥) سارة عبد الستار الفتلاوي، "أثر إقرار الذمة المالية في الحد من الفساد الإداري والمالي في العراق"، مجلة العلوم القانونية والإدارية – جامعة الكوفة، العدد ٣٦، ٢٠٢٣.

٦) سارة كامل العلي، تأثير بطء الإجراءات القضائية على مكافحة الفساد الإداري في العراق: دراسة تحليلية"، مجلة القانون والعدالة – جامعة بغداد، العدد ٥٤، ٢٠٢٣.

٧) سليم عباس الحسيني، "أثر المحاصصة السياسية على كفاءة مؤسسات الدولة العراقية في مكافحة الفساد"، مجلة السياسة والقانون – جامعة الكوفة، العدد ٥٨، ٢٠٢٢.

٨) سنان كريم عبد الحسين، "إشكالية تعدد القوانين وتضاربها في مكافحة الفساد الإداري في العراق"، مجلة القانون والسياسة – جامعة كركوك، العدد ٣٦، ٢٠٢٣.

٩) عادل كريم السوداني، التدقيق الداخلي كأداة للرقابة الوقائية في الوحدات الحكومية العراقية.، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة الموصل، العدد ١١٢، ٢٠٢١،

١٠) عبد الكريم عبد الله الشمري، الإطار القانوني لمكافحة الفساد الإداري في العراق: دراسة تحليلية للواقع والتحديات". مجلة العلوم القانونية – جامعة النهرين، العدد (٤٥)، ٢٠٢٢.

١١) عبد الكريم محمد الزبيدي، "أثر تطبيق معايير الجدارة في التعيين والترقية على مكافحة الفساد الإداري في العراق"، مجلة الإدارة والتنمية – جامعة بغداد، العدد ٤٥، ٢٠٢٢.

١٢) علاء فاضل الساعدي، "الشفافية الإدارية ودورها في مكافحة الفساد في العراق"، مجلة العلوم القانونية والسياسية – جامعة ديالى، العدد ٨٤، ٢٠٢٣،

١٣) علي كاظم حمودي، "تفعيل الرقابة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد الإداري في العراق"، مجلة الإدارة العامة – جامعة البصرة، المجلد ٣٩، العدد ٣، ٢٠٢٢.

١٤) علي كريم الجاف، الثقافة المجتمعية وأثرها في انتشار الفساد الإداري في العراق"، مجلة دراسات اجتماعية – جامعة بغداد، العدد ٢٨، ٢٠٢٢.

١٥) فاضل عبد الرحمن الجبوري، "دور المساءلة التأديبية والإدارية في مكافحة الفساد الإداري في العراق"، مجلة القانون والعلوم السياسية – جامعة بغداد، العدد ٥٦، ٢٠٢٣، ص٨٧.

١٦) فؤاد محمد النعيمي، التحديات الإدارية والهيكلية وأثرها على مكافحة الفساد في العراق"، مجلة الإدارة العامة والعلوم السياسية – جامعة الموصل، العدد ٣٩، ٢٠٢٣.

١٧) مازن محمد عبود، "دور القانون الإداري في مكافحة الفساد"، مجلة العلوم القانونية – جامعة بغداد، المجلد ٤٠، العدد ٢، ٢٠٢١،

١٨) محمد حسن الزبيدي، "القصور التشريعي وأثره على مكافحة الفساد في العراق"، مجلة القانون والاقتصاد – جامعة بغداد، العدد ٥٢، ٢٠٢٢.

ثالثا: التقارير:

١) هيئة النزاهة الاتحادية. التقرير السنوي ٢٠٢٣. بغداد.

٢) البنك الدولي. تقارير الحوكمة في العراق ٢٠٢١–٢٠٢٣.

Transparency International. Corruption Perceptions Index 2023

رابعا: الدساتير والقوانين والمواثيق:

١) الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

٢) قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١.

٣) قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١

٤) قانون ديوان الرقابة المالية رقم ٣١ لسنة ٢٠١١

٥) قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩

٦) قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.

٧) قانون الإدارة المحلية رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ (المعدل).

٨) قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩

هوامش البحث

[١]. أنظر :بيتر آيغن، شبكات الفساد والإفساد العالمية، ترجمة محمد جديد، ط١،قدمس للنشر والتوزيع،بيروت،٢٠٠٥، ص٣٣٢.

[٢]. سفيان عبد الله الجبوري. النزاهة والشفافية في الإدارة العامة. بغداد: دار الأكاديميون، ٢٠١٩، ص٤٤.

[٣]. هيئة النزاهة الاتحادية. التقرير السنوي ٢٠٢٣. بغداد.

[٤]. البنك الدولي. تقارير الحوكمة في العراق ٢٠٢١–٢٠٢٣.

[٥]. Transparency International. Corruption Perceptions Index 2023

[٦]. الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

[٧]. يُلاحظ: أن الكثير من المؤسسات لا تُفعّل هذا القانون بصرامة، ما يؤدي إلى ضعف الردع الداخلي. للمزيد انظر: قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١.

[٨]. تمنح الهيئة صلاحيات استدعاء، وتحقيق، وإحالة، إلا أن عملها كثيراً ما يتأثر بالضغوط السياسية وضعف تعاون بعض المؤسسات معها. للمزيد انظر: قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١

[٩]. قانون ديوان الرقابة المالية رقم ٣١ لسنة ٢٠١١

[١٠]. قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩

[١١]. إلا أن كثيراً من الممارسات الإدارية الفاسدة لا تصل حد التجريم الجنائي، ما يجعل معالجتها تقتصر على الإجراءات التأديبية، وهو ما لا يكون رادعاً كافياً. للمزيد انظر: المادة ٣٠٧ و٣١٤ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.

[١٢]. هيئة النزاهة. (٢٠٢٣). التقرير السنوي. بغداد.

- كذلك: بشير العلاق. القانون الإداري ومكافحة الفساد. بغداد: دار الحكمة، ٢٠٢٠، ص١٢١.

[١٣]. رغم ملاءمة الاتفاقية للإطار العراقي، إلا أن أغلب التوصيات ما تزال في إطار المبادئ دون تنفيذ فعلي أو تقارير تقييم شاملة. للمزيد انظر: UNODC. (2023). Implementation Review Mechanism – Iraq

[١٤]. كثيرًا ما تفتقر هذه الأجهزة للاستقلالية، وتخضع لضغوط إدارية أو سياسية تؤثر على تقاريرها. للمزيد انظر: سالم محمد عبود. ظاهرة الفساد الإداري والمالي "مدخل استراتيجي للمكافحة"، ط/٢، بغداد: دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، ٢٠١١م. ص٢٥.

[١٥]. رغم تعدد الجهات الرقابية، إلا أن ضعف التنسيق بينها يؤدي إلى تكرار الجهود وتضارب الصلاحيات. للمزيد انظر: غسان الشمري. النظام الإداري ومكافحة الفساد في العراق. بغداد: دار الرافدين، ٢٠٢٠، ص١٣٢.

- كذلك: قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١
- كذلك: قانون ديوان الرقابة المالية رقم ٣١ لسنة ٢٠١١

[١٦]. الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

[١٧]. قانون الإدارة المحلية رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ (المعدل).

[١٨]. خليل إبراهيم العاني، النظام الإداري في العراق: دراسة تحليلية. بغداد: دار الكتب القانونية، ٢٠٢٠، ص٤٣.

[١٩]. التي نصّت على تأسيس مجلس يتولى تنظيم شؤون الوظيفة العامة الاتحادية، بما يضمن تطبيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

[٢٠]. قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩

[٢١]. لكن: المجلس لم يُفعل فعليًا إلا بعد عام ٢٠٢٠، وبشكل محدود، مما قلل من أثره في معالجة التعيينات الحزبية. للمزيد انظر: ، ٢٠٢١.

[٢٢]. صباح جاسم الشمري، التدقيق الداخلي: الأسس النظرية والعملية. بغداد: دار ابن الأثير، ٢٠١٨، ص٤٣.

[٢٣]. حميد، حسين علي.، الرقابة المالية في العراق: دراسة تحليلية مقارنة. بغداد: دار الحكمة، ٢٠٢٠، ص٥٤.

[٢٤]. صباح جاسم الشمري، مصدر سابق، ص٥٣.

[٢٥]. عادل كريم السوداني، التدقيق الداخلي كأداة للرقابة الوقائية في الوحدات الحكومية العراقية.، ١١٢، ٢٠٢١، ص١٦٥.

[٢٦]. مازن محمد عبود، "دور القانون الإداري في مكافحة الفساد"، مجلة العلوم القانونية – جامعة بغداد، المجلد ٤٠، العدد ٢، ٢٠٢١، ص٤٣.

[٢٧]. يهدف إلى كسر حلقات الفساد داخل المؤسسة الواحدة، عبر تغيير مواقع الموظفين بين فترة وأخرى. لكن هذا الإجراء يُطبق بشكل محدود وبمعايير غير واضحة. للمزيد انظر: حسين عبد الله عبد الكريم، "تدوير المناصب الإدارية وأثره في الأداء المؤسسي: دراسة تحليلية في المؤسسات الحكومية العراقية"، مجلة التنمية الإدارية – جامعة كربلاء، العدد ٢٠، ٢٠٢٢، ٧٦.

[٢٨]. تهدف إلى تقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمراجع، من خلال تقديم الخدمات إلكترونيًا. وقد شرعت بعض الوزارات بتطبيقها، مثل وزارة الداخلية ووزارة التخطيط. للمزيد انظر: حسين عبد الرضا الكرخي، "الحوكمة الإلكترونية كأداة للحد من الفساد الإداري في العراق: دراسة تحليلية"، مجلة تنمية الرافدين – جامعة الموصل، المجلد ٤١، العدد ١٣٤، ٢٠٢٢، ص٨٧.

[٢٩]. تُعد من أبرز الوسائل الوقائية، إذ توجب على الإدارة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتوظيف والعقود والقرارات، بما يفسح المجال للرقابة المجتمعية. للمزيد انظر: علاء فاضل الساعدي، "الشفافية الإدارية ودورها في مكافحة الفساد في العراق"، مجلة العلوم القانونية والسياسية – جامعة ديالى، العدد ٨٤، ٢٠٢٣، ص٩٨.

[٣٠]. عبد الكريم محمد الزبيدي، "أثر تطبيق معايير الجدارة في التعيين والترقية على مكافحة الفساد الإداري في العراق"، مجلة الإدارة والتنمية – جامعة بغداد، العدد ٤٥، ٢٠٢٢.

[٣١]. يتعد هذه الية من أهم أدوات الوقاية التي تكشف عن تضخم الثروات أو تعارض المصالح. للمزيد انظر: سارة عبد الستار الفتلاوي، "أثر إقرار الذمة المالية في الحد من الفساد الإداري والمالي في العراق"، مجلة العلوم القانونية والإدارية – جامعة الكوفة، العدد ٣٦، ٢٠٢٣.

[٣٢]. علي كاظم حمودي، "تفعيل الرقابة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد الإداري في العراق"، مجلة الإدارة العامة – جامعة البصرة، المجلد ٣٩، العدد ٣، ٢٠٢٢. ص١٤٣.

[٣٣]. اذ يسمح القانون الإداري بإحالة الموظف المخالف إلى لجان تحقيق إدارية قبل اللجوء إلى القضاء، بما يشكّل رادعًا للسلوك المنحرف. للمزيد انظر: فاضل عبد الرحمن الجبوري، "دور المساءلة التأديبية والإدارية في مكافحة الفساد الإداري في العراق"، مجلة القانون والعلوم السياسية – جامعة بغداد، العدد ٥٦، ٢٠٢٣، ص٨٧.

[٣٤]. تقوم من خلال اولا: لجان التحقيق الإدارية. تُشكل في حال وقوع خلل أو فساد داخل المؤسسة، وتملك صلاحيات استدعاء الشهود وجمع الأدلة ورفع التوصيات. وثانيا: فرض العقوبات التأديبية. ينص قانون انضباط موظفي الدولة على سلسلة من العقوبات تبدأ بالتنبيه وتنتهي بالعزل. للمزيد انظر: أحمد عبد الجبار الربيعي، "المساءلة الإدارية والانضباط الوظيفي كمدخل للحد من الفساد في المؤسسات العراقية"، مجلة التنمية والسياسات العامة – جامعة النهرين، العدد ١٢، ٢٠٢٢.، ص١٨٧.

– كذلك: قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١.

[٣٥]. أحمد جبار الموسوي، الهيئات الرقابية في العراق بين الاستقلالية والتسييس: دراسة تحليلية في معوقات مكافحة الفساد".
مجلة دراسات إدارية – جامعة بغداد، المجلد ٤٩، العدد ٢، سنة ٢٠٢٣، ص٥٤.

[٣٦]. غالبًا ما تخضع هيئات مكافحة الفساد، كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، لضغوط من الكتل السياسية، وهو ما يُقيد استقلاليتها، ويحول دون محاسبة شخصيات مرتبطة بمراكز نفوذ. للمزيد انظر: أحمد جبار الموسوي، مصدر سابق، ص٥٥.

[٣٧]. تؤدي سياسة توزيع المناصب الإدارية على أسس حزبية وطائفية إلى تعطيل آليات الكفاءة والرقابة. حيث يُعين المسؤولون على أساس الولاء لا الكفاءة، ما يجعلهم محميين من المساءلة. للمزيد انظر: سليم عباس الحسيني، "أثر المحاصصة السياسية على كفاءة مؤسسات الدولة العراقية في مكافحة الفساد"، مجلة السياسة والقانون – جامعة الكوفة، العدد ٥٨، ٢٠٢٢.

[٣٨]. عبد الكريم عبد الله الشمري، الإطار القانوني لمكافحة الفساد الإداري في العراق: دراسة تحليلية للواقع والتحديات". مجلة العلوم القانونية – جامعة النهرين، العدد (٤٥)، ٢٠٢٢. ص٥٤.

[٣٩]. ان وجود أكثر من جهة رقابية، مع اختلاف الاختصاصات وعدم وضوح حدود الصلاحيات، يخلق فوضى قانونية تقلل من فاعلية الرقابة. للمزيد انظر: سنان كريم عبد الحسين، "إشكالية تعدد القوانين وتضاربها في مكافحة الفساد الإداري في العراق"، مجلة القانون والسياسة – جامعة كركوك، العدد ٣٦، ٢٠٢٣. ص٤٣.

[٤٠]. محمد حسن الزبيدي، "القصور التشريعي وأثره على مكافحة الفساد في العراق"، العدد ٥٢، ٢٠٢٢. ص٧٦.

[٤١]. سارة كامل العلي، تأثير بطء الإجراءات القضائية على مكافحة الفساد الإداري في العراق: دراسة تحليلية"، العدد ٥٤، ٢٠٢٣. ص١٤٣.

[٤٢]. فؤاد محمد النعيمي، التحديات الإدارية والهيكلية وأثرها على مكافحة الفساد في العراق"، مجلة الإدارة العامة والعلوم السياسية – جامعة الموصل، العدد ٣٩، ٢٠٢٣. ص ٧٦

[٤٣]. علي كريم الجاف، الثقافة المجتمعية وأثرها في انتشار الفساد الإداري في العراق"، مجلة دراسات اجتماعية – جامعة بغداد، العدد ٢٨، ٢٠٢٢.